ما هكذا تكون يا سادتي.. الديمقراطية

عصام شابا فلفل

لماذا التهميش.. في عصر اقل ما يطلق عليه اسم عصر الديمقراطية؟.

لماذا ننظر الى الآخرين نظرة استصغار في زمن اقل ما يقال عنه انه زمن ترسيخ حقوق الإنسان؟.

اين اصبحت الديمقراطية؟.. واين وضعت ملفات حقوق الإنسان؟.. واين اركنت سجلات حقوق القوميات الصغيرة؟، وعلى اية رفوف نسيت نسخ الدستور العراقي الذي كتبته لجنة صياغة الدستور؟.

تلك اسئلة تراود افكار الكثيرين.. وهناك الكثير منها، وكلها تبحث عن اجوبة مقنعة.. ولكن، وللأسف الشديد لا تجد هناك من يجيبك حتى على واحد من تلك الأسئلة، وخصوصا بعد خوض العراقيين اعسر امتحانين في تاريخ العراق المعاصر.. اولهما كان امتحان معركة الانتخابات النيابية.. والثاني امتحان تشكيل الحكومة العراقية الدائمة. وهنا لا نريد الخوض في التفاصيل الشاذة التي رافقت العملية الانتخابية، وما الذي انطوت عليه نتائج تلك الحالات الشاذة من قهر واجحاف وما لحق من حيف وهظم للحقوق الدستورية للكثيرين من ابناء الشعب العراقي، وخصوصا ابناء القوميات الصغيرة.. تلكم التفاصيل التي اصبحت معروفة لدى القاصي والداني، وصار يعرفها حتى من كان في المهد صبيا من السياسيين، والكل يعلم ماذا حصل حينها، وكيف استقطعت اصوات الكثير من ابناء العراق من القوائم الصغيرة واضيفت الى القوائم الكبيرة كي تحصل على مقعد اضافي.. بينما كان من المفروض ان تكون العملية معاكسة كي تحصل القوائم الصغيرة على نصيب اوفر لتمثيل ابنائها في المجلس النيابي.. ذلك ما حصل في الانتخابات السابقة وقد صدرت بذلك عدة تصريحات من عدد من المشرفين على اللعبة الانتخابية.. وهنا يأخذنا المسار الى موضوعنا الآخر وهو تشكيل الحكومة العراقية الجديدة. وقبل الخوض في تفاصيل العملية لا بد ان نشير الى التشكيلة الوزارية لإقليم كردستان العراق.. ولنكن صريحين مع بعضنا، حيث الكل يعلم أنه تم اقصاء اهم مكون قومي منتخب من قبل ابناء قوميته عن التشكيلة الوزارية، ألا وهو فصيل الحركة الديمقراطية الاشورية.. ذلك الفصيل الذي قارع الظلم جنبا الى جنب مع اشقائه الكرد لأكثر من ثلاثين سنة، واعطى من الشهداء من خيرة ابنائه، واخيرا كان جزاؤه الإقصاء عن تلك التشكيلة، وللأسف الشديد فإن بعضا من المحسوبين على قوميتنا كان من المشجعين والمحرضين لذلك الإقصاء لقاء وعود بتولي مناصب عليا في الحكومة الكردستانية الجديدة، وتلك كانت طعنة في الظهر لأبناء شعبهم الكلدواشوري العظيم، وهم يعلمون ذلك جيدا!. أما في آلاف السنين، او ليست اصلا من تشكيلة الطيف العراقي، ومن تلك القوميات "التركمانية والكلدواشورية والأرمنية والإيزيدية".. والأنكى من هذا كله، هو تصريحات بعض السادة المسؤولين من المتنفذين في الدولة والقرار العراقي بقولهم "حصل المسيحيون على كذا وزارة.. او حصل الصابئة على..."، وهذا لا يعني إلا ان تشكيل الوزارة الجديدة كان تشكيلا طائفيا وعلى اساس مذهبي فقط!.. ولكن الذي نلاحظه من خلال الشخصيات التي اعتلت المناصب الوزارية، إن الذي حصل هو العكس تماما.. اي ان تلك التشكيلة بنيت على اساس قومي.. ولنطرح هنا سؤالا واحدا هو: هل السيد رئيس الجمهورية مام جلال.. يمثل المسلمين؟. وان كان يمثل المسلمين.. فأي مذهب منهم يمثل؟. اما اذا كان يمثل اشقاءنا الكرد فهذا يعني أن الحكومة الجديدة قد قسمت على اساس قومي.. وكذا بالنسبة للسيد رئيس الوزراء الموقر، اذن لا بد لنا هنا من العودة الى موضوع تشكيل الوزارة.. وخصوصا الوزراء المسيحيين، فمن هي الجهة التي يمثلها هؤلاء السادة "مع الاعتزاز بكونهم ابناءا بررة للوطن".. وباسم اية طائفة يتكلمون: الكاثوليك.. البروتستانت.. الأرثوذوكس.. الكنيسة الانجيلية.. ام ماذا؟، وبحق اي مذهب يطالبون؟.. أليسوا مرشحين من جهات سياسية او قوائم انتخابية تعود لتلك الجهات؟. إذن هنا وفي هذه الحالة فأنهم سوف يدافعون عن متطلبات واجندة القوائم التي رشحتهم وليس عن متطلبات وحقوق الكلدواشوريين السريان او المسيحيين. وهم في هذه الحالة لا يمثلون الكلدوآشوريين ولا المسيحيين ايضا. وهنا تظهر الأمور جلية امام الملأ.. حيث هضمت حقوق الناخبين في العملية الانتخابية.. ومن ثم تم إقصاء الحركة الديمقراطية الآشورية من تشكيلة حكومة كردستان العراق، واخيرا التهميش الكبير لشعبنا الكلدوآشوري السرياني وعدم اعطاء حقه الطبيعي والشرعي في تشكيلة الحكومة الوطنية.

تشكيل الوزارة الجديدة بني على الأساس القومي وكانت النتيجة تهميش القوميات الصغيرة

والسؤال الذي نطرحه وربما يطرحه الآخرون حتى ممن ليسوا كلدوآشوريين: كيف حصل هذا التهميش لشعبنا وبهذا التخطيط مع سبق الإصرار والترصد.. هل لعبت الصدفة لعبتها أم أن هناك امورا تدور اجندتها في الخفاء لغاية في نفس يعقوب؟. إن الصدفة لا يمكن لها ان تلعب لعبة سياسية، لأن السياسية هي لعبة التحليلات المنطقية، ولا تعترف بالصدفة في دراساتها. إذن تبقى الأسئلة مطروحة: كيف حصل التهميش.. ولماذا حصل؟.

بعد طول الجدل العراقي: حكومة المالكي.. حقائق واستحقاقات

نبيل شانو

ستكون الحكومة القادمة حكومة وحدة وطنية تمثل جميع العراقيين.. حكومة قوية تنفذ القانون ولا تحابي أحدا.. الحكومة سوف تجمع بين الإستحقاقين الإنتخابي والوطني.. سوف تشكل في أقرب فرصة ممكنة للقضاء على الإرهاب والفساد المستشري.

ذلك بعض ما سمعناه من عدد من المسؤولين العراقيين خلال الفترة الماضية ممن فازوا في الإنتخابات الأخيرة، ولكن واقع الحال ليس كما ينقله الأخوة.. فهنالك دائما تناقض بين التصريحات الإعلامية والوقائع على الأرض. فلو أخذنا مسألة وقت تشكيل الحكومة السابقة والحالية نفاجأ بحب مسؤولينا لكسر الأرقام القياسية العالمية في الفترة التي تستغرقها عملية تشكيل الحكومات.. فالحكومة السابقة "حكومة الجعفري" إحتاجت لأكثر من ثلاثة أشهر لكي تظهر للعلن، أما الحكومة الحالية فإنها احتاجت لأكثر من خمسة أشهر لإعلانها وذلك ما يعطينا فكرة حول المدة ألتي ستحتاجها الحكومة القادمة بعد أربع سنوات!. المواطن البسيط يتابع ما يجري غير عالم بما يحاك وما يجري وكله توق للتخلص من الوضع الذي يجري ومردوده السلبي على حياته وحياة أطفاله.. والغالبية تحسّ بخيبة أمل بعد مجازفتها وخروجها نساءا ورجالا إلى صناديق الإقتراع على الرغم من التهديدات الإرهابية، لتمنح أصواتها لأناس تتوسم فيهم خيرا للخروج من فترة إنعدام الأمن والإستقرار التي طالت أكثر من اللازم حيث لم يتبق الكثير من الصبر في جعبة العراقيين، ومن اللافت للنظر إنه وأثناء كل عملية إنتخابية تزداد العمليات الإرهابية بطريقة تلفت النظر.. وكأن من يقوم بها ويقف وراءها يسعى إلى أن يتقبل جمهور الناخبين ما ستتمخض عنه، وكذلك تقبله لما ينتج عن "المفاوضات" لتحديد المناصب وتسمية مرشحيها.. ومع بداية المفاوضات لتشكيل الحكومة الحالية ترسخ لدينا بُعد أصحاب الشأن على الساحة السياسية عن الفكر الديمقراطي.. وإن العمل وفق السياقات الديمقراطية أمر سابق لأوانه كثيرا. فمع بداية المشاورات ظهرت مشكلة شخص رئيس الوزراء ألذي أختير من قبل الكتلة الفائزة بأكبر عدد من المقاعد في مجلس النواب الحالي لتطعن الديمقراطية في مهدها.. فبصرف النظر عن تقييم شخصية الدكتور الجعفري كان من الضروري الالتزام بآليات العملية الإنتخابية وعدم تجاوزها، حيث أخذت المناقشات فترة طويلة بين شد وجذب لتغييره بآخر، لتكون الغلبة لمعارضي ترشيحه، وليرشح بديلا عنه السيد نوري المالكي، وهنا تكمن المفارقة.. فقد تم ترشيح البديل من نفس الحزب الذي ينتمي إليه السيد الجعفري، ولا ندري ما هو الهدف من التغيير وأهميته؟، وهل الأحزاب العاملة على الساحة السياسية العراقية هي أحزاب لا يوجد تنسيق بين أعضائها إلى الحد الذي يسمح لكل عضو فيها العمل بإستقلالية بعيدا عن الآخرين؟!.. وما الذي سيميّز المالكي عن الجعفري؟.. أم إن المسألة كلها لا تعدوا كونها مسألة شخصية وبامتياز.

ومن الأمور الأخرى الواجب التركيز عليها إنه وحسب قانون إدارة الدولة "الدستور المؤقت" وفي إحدى فقراته إشارة ضمنية إلى وجوب الإنتهاء من حالة المحاصصة الطائفية في الحكومة الحالية.. لنكتشف ترسيخها أكثر فأكثر. فحتى الأخوة العرب السنة الذين ما انفكوا يدعون إلى نبذ هذه الحالة السلبية، نجدهم الآن يدافعون وبإستماتة للحصول على ما يعتبرونه إستحقاقهم الإنتخابي والطائفي، معلنين رفضهم التنازل عن أي جزء من حصتهم من "الغنيمة".. عفوا الحكومة!. الأمر الذي يرسخ حالة الطائفية المقيتة التي تحول العراق إلى أشبه ما يكون بالشكل الهندسي ثلاثي الأبعاد: شيعي ... سني ... كردي فقط!. أما البقية الباقية من المكونات الصغيرة لهذا الشعب فعليها إنتظار رحمة من السماء أو فضل من الأشقاء الكبار في الوطن ليشعروا أنهم مواطنين وبدرجة "مقاربة" لدرجة أشقائهم في الوطن الواحد.. وهنا نذكر الأخوة بشعاراتهم التي سبقت عملية إسقاط النظام السابق حين كانوا يؤكدون "للعالم" على أن كافة العراقيين من درجة واحدة.. وليس هناك غير تلك الدرجة.

والمسألة الأخرى المهمة هي مسألة السلطات وفصلها.. فكثيرا ما أكد المسؤولون على الفصل بين السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية لتفادي حالات التداخل في العمل ومن ثم إستشراء حالات الفساد الذي وبالفعل قد أزكم أنوفنا وجعلنا غير قادرين على تمييز الروائح الأخرى!.. وهذا الموضوع "فصل السلطات" غير حاصل على أرض الواقع، فالذي يسيطر على مجلس النواب "السلطة التشريعية" هو نفسه من يسيطر على الحكومة "السلطة التنفيذية"، مع تحييد القضاء "السلطة القضائية" وجعلها غير فاعلة أما عن طريق التهديد بالتصفية أو أمور أخرى لا نعلمها. صحيح أنه في الدول الديمقراطية يقوم الفائز في الانتخابات بتشكيل الحكومة، لكن هذا الحال لا يخدم الوضع الراهن في العراق. فمع الفساد الذي أشرنا إليه ووجود الميليشيات التي تخدم الجهات العائدة لها فقط، من الصعوبة استقرار الوضع، حيث كان من المفضل تشكيل حكومة مستقلين "تكنوقراط".. وخلال هذه الفترة بالذات، كي تأخذ زمام المبادرة حتى يستقر الوضع وتقضي على حالة عدم الاستقرار المستشرية، وكذلك حتى تهدأ النفوس بعد عقود من الحروب والفقر وعدم الثقة وبعدها سيكون لكل حادث حديث، إن من واجب الطبقة المثقفة الواعية والحريصة على هذا البلد عدم السكوت على الذي يحصل الآن، وعليها أن تشكل تجمعات ومنظمات مدنية لمراقبة عمل الحكومة بغية تقويم عملها وتصويب فعلها، والوقوف بوجه من يحاول المس بوحدة هذا الوطن وسلامته أرضا وشعبا. فمستقبل العراق لا يحدده أصحاب المصالح من الذين لا هم لهم سوى مقدار الكسب المادي لتمويل مشاريعهم الفئوية، والتي بالتأكيد تتقاطع مع المصالح العليا للوطن، فأي منزلق خطير سوف تقع تبعاته بالدرجة الأساس على مجمل المواطنين دون إستثناء. أما أصحاب المصالح فلن يزعجهم ذلك كثيرا على إعتبار إنهم قد "أمنوا مستقبلهم" والمسألة لديهم لا تعدوا كونها تغيير مناطق جغرافيه لا أكثر!.

إن على الحكومة الحالية واجبات عظيمة بثقلها، عميقة بتأثيراتها.. ليس أولها إحكام السيطرة وبيد من حديد على الوضع الأمني المزري، ولن يكون آخرها توفير الخدمات للمواطن البسيط ليعيش حياة حرة كريمة ولو لمرة واحدة في حياته. فهل سيحقق السادة المسؤولون الحاليون ذلك؟.. أم إن عقلية: هذا لي.. وذلك لك، ستبقى هي السائدة!. نجد إن من واجبنا تنبيه الأخوة إلى خطورة المرحلة القادمة حيث أن المواطن بدأ يقارن بين الوضع السابق وما تلاه وإنعكاس ذلك على حياته.. وإن إستمرت السياسات الحالية على نفس النهج من طائفية وفساد، فلن يطول الزمن به للترحم على ما مضى!.

تسييس حقوق الإنسان يزعزع النظام الدولي ويهدد الأمن والاستقرار العالمي

سعد حسين

كان من بين الدوافع الملحة أمام الأسرة الدولية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، هو تشكيل لجنة تعنى بتعزيز وحماية حقوق الانسان. وفعلا جرى تشكيلها ي عام ١٩٤٦ وعقدت أول اجتماع لها في جنيف في نفس العام. تقضي مهمة هذه الآلية رصد خروقات حقوق الانسان الصارخة في أية بقعة من العالم ورفع التوصيات الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة واحاطة الأمين العام للمنظمة الدولية بخطورة ما يجري.

من أهم المنجزات التي حققتها اللجنة اعداد مشروع الاعلان العالمي لحقوق الانسان الذي صدر في ١٩٤٨/١٢/١٠ ثم تبعه اصدار عشرات الاعلانات والتوصيات الدولية ووضع الاتفاقات الدولية التي تعنى بحقوق الانسان والإرتقاء بها.. فظهرت على المسرح الدولي اعداد من الهيئات المتخصصة بحقوق: الطفل، المرأة، الأقليات مناهضة التمييز العنصري، مناهضة التعذيب، الحقوق المدنية والسياسية، الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية..الخ. هذه الآليات تتابع اليوم وترصد ما يجري في المجتمعات المدنية وتطبيقات سياسات الحكومات وتتخذ القرارات والتوصيات تجاه أية دولة تنتهك حقوق الانسان ولا تلتزم بالمعايير الدولية التي نصت عليها الصكوك والاعلانات الدولية الخاصة بحقوق الانسان.

ولأجل تعزيز عمل لجنة حقوق الانسان "حاليا تسمى مجلس" وتقديم المشورة والمساندة لها، تم استحداث منصب المفوض السامي لحقوق الانسان واختيرت جنيف مقرا للمفوضية التي يرتبط بها عدد من الآليات الدولية ذات الصلة بتعزيز وحماية حقوق الانسان.. وفي نهاية القرن الماضي وبعد تفكك الاتحاد السوفياتي ومنظومة الدول الاشتراكية ازدادت أهمية ودور لجنة حقوق الانسان وأصبحت قراراتها أكثر تأثيرا ويترتب عليها اجراءات دولية وهي حالة جديدة لم تكن متبعة ومطبقة من قبل، فالدول النامية باختلاف أنظمتها كانت تحتمي في السابق بمظلة التوازن الدولي أما بعد ذلك التاريخ فقد أمست مكشوفة أمام الضغوطات الغربية واحتمال التدخل العسكري مثلما حصل في يوغسلافيا السابقة لوقف استمرار انتهاكات حقوق الانسان في البوسنة وكوسوفو وكذلك الحال ما جرى في تيمور الشرقية في مطلع الألفية الجديدة.

بدءا منذ العقد الأخير في القرن الماضي، انتقلت ملفات حقوق الانسان لتأخذ مكانا حيويا في السياسات الخارجية للدول وتصريحات رؤساء الدول والحكومات وفي اللقاءات على مستوى وزراء الخارجية وكذلك في المحافل الدولية.

دول العالم الثالث متهمة باانتهاك حقوق الانسان

لا يمكن لأية دولة نامية في ظل غياب التوازن الدولي ان تكون في منأى عن توجيه الاتهام لها بارتكاب خروقات لحقوق الانسان، وقد تترجم هذه الاتهامات الى مقاطعة اقتصادية وسياسية أو الى عمل عسكري تحت مظلة الأمم المتحدة.. لذلك فأن ما يخشى له في المرحلة الراهنة هو تسييس حقوق الانسان واستخدامها كسلاح لردع الدول الصغيرة والضعيفة في حالة عدم استجابتها للضغوط الغربية سيما بعد ان أصبح مجلس الأمن معنيا بالنظر بخطورة تلك الانتهاكات على الأمن والسلم الدوليين، مما سهل استخدام هذا الجهاز الحيوي كغطاء شرعي للتدخل في شؤون الدول الداخلية تحت ذريعة حماية حقوق الانسان ولم يعد لميثاق الأمم المتحدة الذي نص على احترام سيادة الدول أي معنى أو وجود قانوني، فالدول الغربية تبرر تدخلها بشؤون الدول الاخرى على أساس ان تدهور حقوق الانسان يمكن ان يهدد الأمن الدولي وأن الجوانب الانسانية تستدعي ولأسباب أخلاقية التدخل أينما حدث انتهاك خطير لحقوق الانسان وعليه فأن مبدأ السيادة لا يمكن ان يكون عذرا لتتستر به أنظمة وحكومات الدول.

من المآخذ القوية التي تتهم بها الدول النامية الدول الغربية، أنها تستخدم المعايير المزدوجة فهي على سبيل المثال لا تضع الدول الصديقة والتي لها مصالح قوية معها في خانة الدول المستهدفة وأنما هناك تمييز وتفضيل بين الدول.. فضلا عن ذلك لا يمكن القول أن هناك ولو دولة واحدة ليس فيها انتهاكات لحقوق الانسان، فلماذا إذن هذا التمييز؟، ولماذا يتم التركيز على دولة "أ" وتهديدها باتخاذ إجراءات رادعة ضدها في حين أن أوضاع حقوق الانسان في دولة "ب" ليست أفضل من دولة "أ" ولكنها مع ذلك تبقى بعيدة ولا يسلط الضوء عليها.

هذا التطور الجديد على مسرح العلاقات الدولية المتمثل باستغلال عمل المنظمات الدولية ومنظومات الأمم المتحدة لتحقيق منافع سياسية يؤثر بلاشك سلبا على العلاقات الثنائية وعلى الأمن والسلام الدوليين.. إن اعتماد قرار من لجنة حقوق الإنسان أو قرار لمجلس الأمن أو الجمعية العامة للأمم المتحدة يحتاج الى إجراء تصويت عليه كي يصبح نافذ المفعول في حالة نيله أغلبية الأصوات.. وفي هذه الحالة تتعرض الدول الصغيرة والنامية الى ضغوطات من هذا الطرف أو تلك الدولة للتصويت لصالح أي منها.

فتضطر بعض الدول التي لا تمتلك القدرة على مقاومة الضغوط الغربية الى التصويت لصالحها مما يثير حفيظة دولة صديقة أو قد تكون جارة لها مما يعكر صفو العلاقات الثنائية.

لكن ما يشكل خطورة اكثر من ذلك، عندما تتبادل الدول الكبرى الاتهامات فيما بينها وأقصد الدول الخمس الكبرى التي يرتكز عليها النظام الدولي، عليه فإن تقديم مشروع قرار ضد الصين أو روسيا يجعل الدول النامية في حيرة من أمرها وفي حالة تصويتها قد تخسر صداقة أحد الطرفين. وفي هذا العام حدث تطور مفاجئ وخطير عندما اتهم ناطق رسمي عن الحكومة الصينية الإدارة الأميركية لارتكابها انتهاكات لحقوق الإنسان ردا على الإتهامات الأميركية المتواصلة بشأن حالة حقوق الإنسان في إقليم التبت الصيني.

وفي الختام لابد أن أشير الى أن تبادل الاتهامات لا ينحصر في أروقة الأمم المتحدة ووكالاتها وهيئاتها فحسب، بل إن بعض الدول الغربية ومنها الولايات المتحدة والنرويج تصدر وزارتا خارجياتها تقارير سنوية تشير الى انتهاكات لحقوق الإنسان في دول أخرى وهذا يمثل تدخلا سافرا في شؤون الدول ولا يخدم العلاقات الدولية ولا حتى حقوق الإنسان، فالطريقة الوحيدة التي يمكن أن تساهم في النهوض بواقع حقوق الإنسان هي الحوار والتعاون وليس الوسائل التي تستفز الآخرين.

إن الاستمرار بتسييس حقوق الإنسان والتدخل بشؤون عمل منظومات الأمم المتحدة بما ينسجم مع التوجهات الغربية يضعف مبدأ عدم التدخل بالشؤون الداخلية للدول واحترام سيادة الدول، كما إنها تؤثر سلبا على دور المنظمة الدولية في حفظ وتعزيز الأمن والسلام العالمي وتحسين العلاقات بين الدول، هذه المحاولات تذكرنا جيدا بما آل اليه مصير عصبة الأمم المتحدة التي أنشئت بعد الحرب العالمية الأولى والتي لم تنل الاحترام الكافي من قبل بعض الدول المتنفذة وخاصة ايطاليا مما أدى الى انهيارها وبالتالي سقوط النظام الدولي واندلاع الحرب العالمية الثانية التي أدت الى مقتل ٥٠ مليون إنسان وزوال مئات المدن عن الوجود.

قلم القراء

حقوق المرأة العراقية بين الوهم والحقيقية

مها الخطيب

المرأة نصف المجتمع.. شعار حمله البعض كفكر وكسلاح وكسلعه.. المرأة الأم والقائدة والطبيبة، والمرأة العراقية.. ساندت الرجل بأحلك الظروف وأبكت الطاغية تلو الطاغية ومدت العراق برجال حفظهم التاريخ لنا كرمز، ولكن: من يسمع قضيتها؟، وهل وصل الباحثون الى نقطه الألم الحقيقية لديها أم بقيت حقوقها ورقة صراع بين الآيديولوجيات الفكرية والطموحات الحزبية المختلفة؟.

* نوجه هذا السؤال إلى المرأة نفسها، وتوجهنا به الى الآنسة زينب محمد "طالبة دراسات عليا" فأجابت: "إن حرية المرأة العراقية في رأيي ناقصة، لأن الحركات النسوية وحتى الإعلامية اهتمت بالقشور فقط من دون التأكيد على المشكلات الرئيسة، هل اهتمت هذه الوسائل الإعلامية ورجال السياسة بأعداد النسوة اللواتي يفترشن الأرض ويتحملن شمس الصيف وبرد الشتاء ليكسبن قروشا لا تعادل ثمن فنجان القهوة التي يحتسيها المدافع باسمها في إفطاره؟، أو هل اطلعت التيارات الدينية والعلمانية على النسوة اللواتي فقدن أزواجهن في الواقع وبقين معلقات بهم في ظل القانون وهو ما اصطلح على تسميته بالمفقود.. وكيف لها أن تعيل الصغير وتضمن مستقبل الكبير من أولادها؟. وهل شدت المدافعة عن حقوقها الرحال الى الريف لترى كيف تأكل العراقية في القرن الحادي والعشرين.. وكيف تتآكل من الجهل والمرض وهيمنة العشيرة وكيف تحمل الأثقال على ظهرها من دون شكوى"؟.

* لقد أصبنا بخيبة أمل فمن يسمع الشكوى؟.. تضيف السيدة شروق مجيد "مدرسة": "كنا نحلم أن تتحسن الأوضاع وتزدهر الحياة وتصبح المرأة السياسية الحقيقية وليست رقما يدخل في حسابات الأحزاب، هل يعرف الساسة أن أعداد البنات المتسربات ازداد الى أرقام مخيفة بعد سقوط الطاغية، وان حالات الزواج من الصغيرات ارتفعت الى أرقام كبيرة، والطلاق كذلك. هل تنبهنا الى ضياع الجيل الجديد منا".

* توجهنا بالسؤال أيضا الى السيدة تهاني كاظم جراد رئيسة منظمة الجنائن الخيرية فأجابت: "إعطاء المرأة دورا حقيقيا لا هامشيا، والتركيز على المشكلات الرئيسة كالبطالة والضمان الاجتماعي والتعليم والعنف بكافه أنواعه والضغط الاجتماعي لبعض التيارات الدينية والعلمانية على حد سواء وتوفير برامج تعليم سريع للنساء اللواتي اضطررن الى ترك تعليمهن بسبب حروب النظام السابق وإنشاء مراكز لتعليم المهن اليدوية والمهارات العقلية كالحاسوب واللغات وخاصة في الأحياء الفقيرة".

* ولكن كيف ترى المرأة تطور واقع حريتها وأهم المشاكل التي تعاني منها، سؤال توجهنا به الى ١٩٩ امرأة فكانت إجابتهن: "نعم هناك تطور ٧٥ صوتا، ٣٧,٦٨ %"، "ليس هناك تطور ٨٠ صوتا، ٤٠,٢٠ %"، "لا أدري ٤٤ صوتا، ٢٢,٢ %".

أما أهم المشاكل التي تعاني منها المرأة فهي: "الأمن: ٥٥ صوتا، ٢٧,٦٣ %"، "توفير فرص العمل ٣٨ صوتا، ١٩ %"، "العنف بكل أنواعه ٢٨ صوتا ١٤ %"، "عدم المساواة في العمل مع الرجل ٢٨ صوتا، ١٤ %"، "العنوسة ٢٥ صوتا، ١٢,٦٥ %"، "التحرش والاعتداء ٢٥ صوتا، ١٢,٦٥ %".

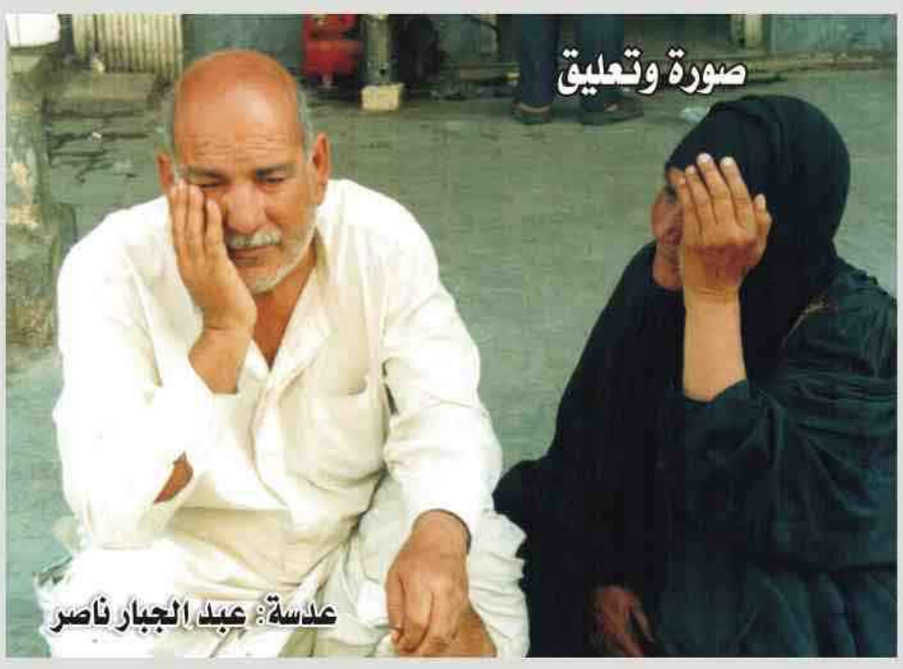

صورة وتعليق

عدسة: عبد الجبار ناصر

هسّه دبّرنة البانزين.. زين الماي شلون؟.
خل نكول دبّرنة الماي.. الكهرباء شلون؟.
عوفنه من كل هاي وذيج:
إبنّة طلع كبل تلث تيام ولحد الآن ماكو خبر منّة!!